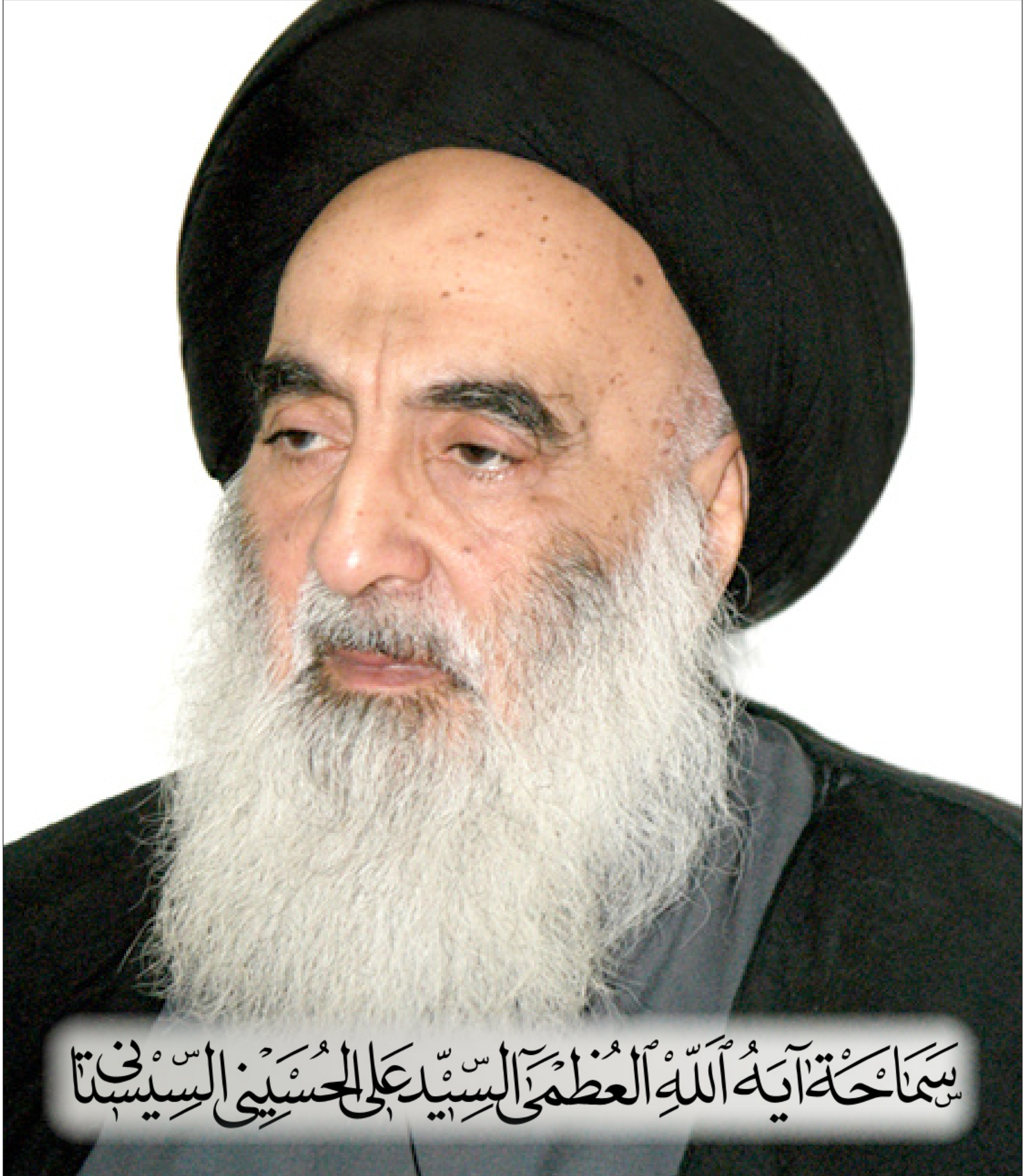


رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق ثقافي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

منارات
manarat

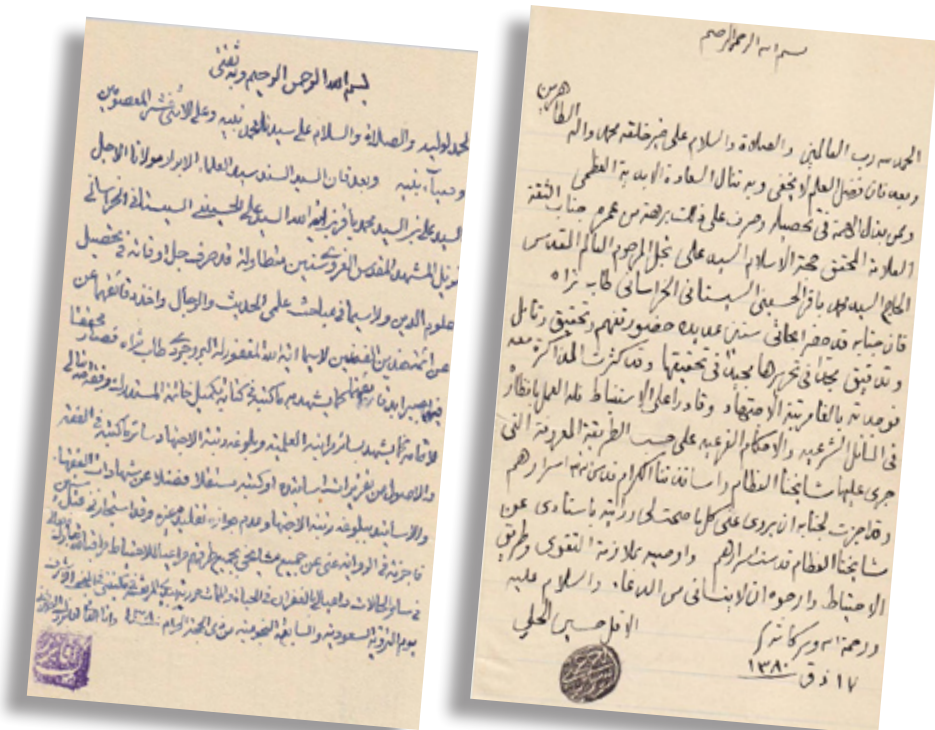
العدد (2498) السنة التاسعة - الاربعاء (30) أيار 2012



بِسْمِ اللَّهِ الْعَظِيمِ السَّيِّدِ عَلِيِّ الْحُسَيْنِيِّ السَّيِّدِنَا

مرجعية السيستاني

هاني فحص

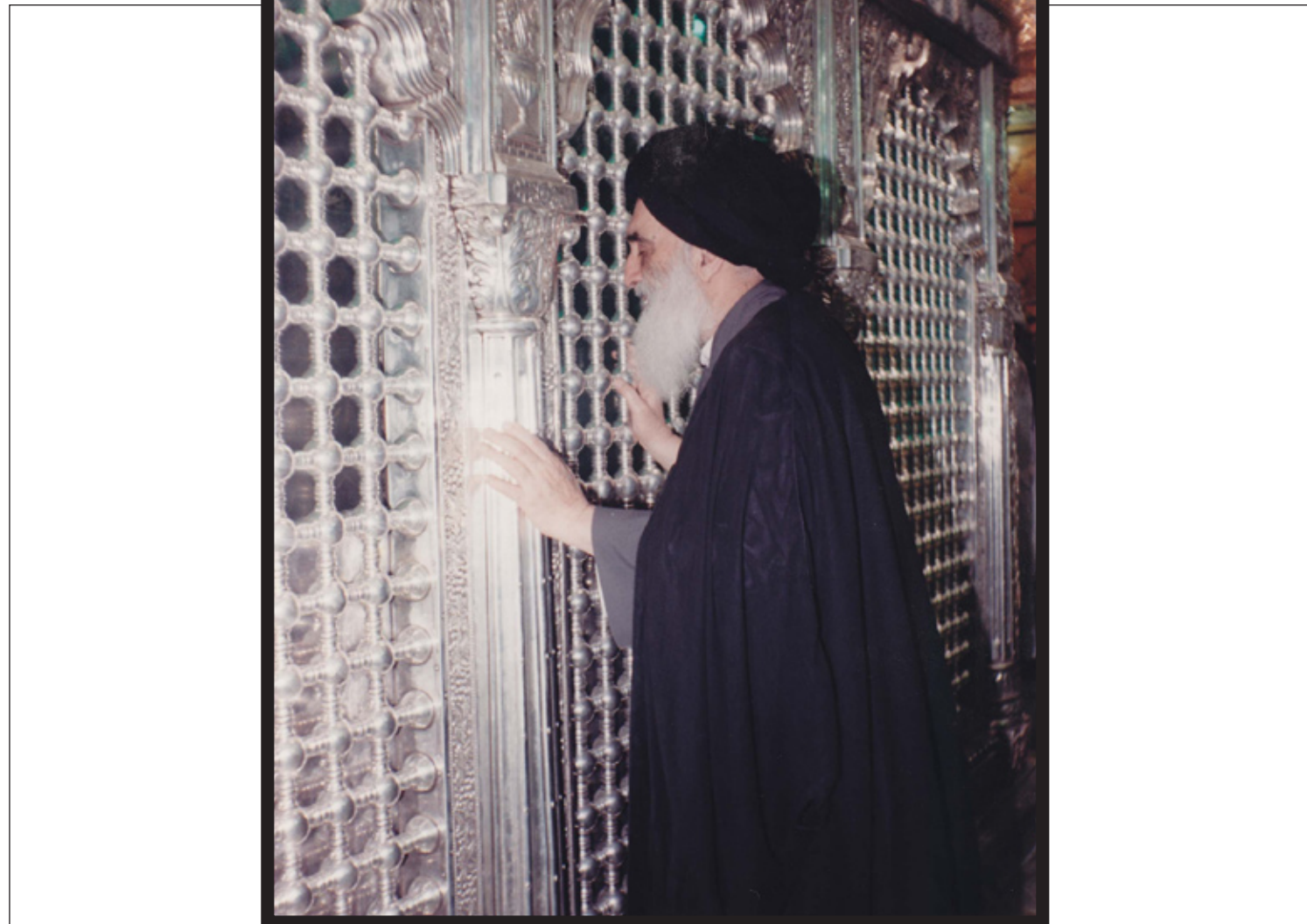


الكيدى والذرائعي، قريباً من السياسة بمعناه الريادي والتدبيرى الوطنى والإنسانى. ولا يختلف المنصفون، على عد السيد السيستاني مصلحاً من نوع خاص، لا فى كتاب مكتوب، بل فى كتاب مفتوح، ولعل أهم علامات خصوصيته أنه لا يحمل مشروعا خاصا ولا فتوى، بل هو جزء من سياق الحوزة وتاريخها الفكرى والسلوكى والسياسى المركب، الذى تجد فيه ما لا يعجبك إن شئت، لكنك لا بد أن تقر له بسلامته خطه العام وخياراته... ويرى السيستاني مشروعه فى الناس

والناس ومن أجل الناس، الذين هم أصحاب حقوق تماما كما هم مكلفون بتكاليف شرعية، وان الإصغاء الى حقوقهم يشجعهم على الالتزام بتكليفهم تجاه الدين والدولة، ومن دون تعريض الدين والدولة للتعراض أو التناقض مع احترام الاختلاف... والسيستاني يرى الوطن كله والمواطنى كلهم ويرى كلاً منهم شرطاً للأخر والآخرين، ويدعو الى الاندماج من دون مجاملات خادعة، أى انه لا يتصل من تشيعه أو شيعة أو من إسلامه كي يحزن قبولاً لدى السننى أو لدى المسيحي... إنه يقدم نفسه كما هو.

هذا ينكرنا بالمصلح الكبير، الذى لم تعتره أهام ايديولوجية، بل كان تجريبياً محكوما بثقافة ورؤية وأهداف نبيلة وحيوية شخصية أو تعددية فى صداقاته وعلاقاته ومستشاريه وتلامذته ومريديه، أعنى السيد جمال الدين الأفغانى، الذى تحول سياقه بعده الى سياقات متعددة، من حزب الوفد، الى حركة عرابى، الى الحزب الوطنى... فى مصر مثلاً، وهي قد أنجزت ما أنجزت من دون أن تكون إنجازاتها تراكمات نوعية ولا كمية فى تراث السيد بل خارجه وعلى حسابه أحياناً. وقد يعترض مغرض بأن السيد (كما نعلم يقيناً) قد بدأ حياته المرجعية بالمؤسسات التى تعددت كثيرا، وأنجزت وتجزت كثيرا، وفي كثير من الأقطار والمجالات، هذا صحيح، لكن المؤسسة التى تتكلم عنها تختلف، وهي المؤسسة التى تؤسسها نفسها على منهج الفكر العام والسياسى والإرشادى الجامع للسيد، من دون أن يكون السيد رئيسها أو ممولها... بل هي التى تختار مرجعيتها الآن... وغداً، وتبحث دائماً عن مرجعية تشبهه. هذه المؤسسة ذات طابع سياسى فكرى، تتأسس على المنهج لا الشخص، وتتسع لتضم أمزجة متعددة قد يكون فيها غير المسلم أو غير الشيعى أو غير المطبق لكل الأحكام الدينية من دون كفر. مؤسسة تحول فى العمق منهج السيد فى التمييز بين الدين والدولة الى مسلك دائم يعزز الدين والدولة معا.

صحيفة «السيبر» اللبنانية



النجف صمام الأمان السيستاني.. هوية العراق الجديد

مصطفى الكاظمي

بمواجهة الهيمنة السلطوية وطغيانها، بهذا المعنى يمكن عد مرجعية النجف، باقتناع الجميع، خطاً أحمر، لأنها ناصرت العراق والعراقيين والإسلام لتاريخ طويل، وكان لها الفضل الأكبر فى اشاعة ثقافة التسامح والوئام بين الناس، والدفاع عنها وعدم المساس بها واجب وطنى وشرعى فى آن. إنها، بشهادت كل القيادات السياسية والدينية فى العراق، صمام الأمان والملجأ الحقيقى لكل المتخاصمين والمدافع الأول عن الوطن فى كل الظروف، والالتفاف حولها وحول ثوابتها الدينية والاخلاقية والاجتماعية، مرادف للالتفاف حول الوطن ومستقبله. "المدى" وبالتعاون مع مجلة "الاسبوعية" تفتح ملف هذه المرجعية، فى منعطف صعب يمر به العراق، وهي على ثقة بأنها قادرة على المبادرة الانتقادية، وقادرة على جمع العراقيين على ما يوحدهم ويعزز قدرات الوطن فى مواجهة كل التحديات، من خلال تغليب مصلحة العراق على كل الصراعات والمصالح الفئوية والإقليمية والدولية.

الجديدة، وهي هوية تعددية ديمقراطية تستند الى مبادئ العدل والحرية والتقدم وسيادة القانون، تستند الى دستور مكتوب يستلهم الشريعة الإسلامية السمحاء ويراعي أسس التطوير والتحديث. وأية الله العظمى السيد على الحسينى السيستاني، الذى يختصر فى شخصه رؤية النجف الى المسألة العراقية، قمة شامخة فى تاريخ العراق المعاصر، وقد كان حضوره ولا يزال الحصل الأمتل فى الخروج من كل الأزمات التى واجهها العراق، وتدخله فى المراحل المصرية هو الذى يحسم الأمور لمصلحة العراق الموحد المعافى الواثق المستقر.

وقوة السيستاني هي فى النهاية قوة المرجعية التى تجسد هموم العراقيين جميعاً ومطالب الناس العادلة. وقد لعبت المرجعية ولا تزال دوراً محورياً فى الحياة الثقافية والسياسية، بصورة خاصة فى محاربة الدكتاتورية والاستبداد، ولعلها تشكل النموذج الأفضل للديمقراطية الشعبية والمؤسسات المدنية التى تزخر بها الحياة الإسلامية، وهي تتميز عن الحداثة الغربية

بعض الرجال يصنعون التاريخ بعقولهم النيرة، وبعضهم يكتبونه بدمائهم الطاهرة. إنهم عناوين إنسانية كبيرة، وعناوين بطولية وعلامات مضيئة فى زمن القهر والظلم كما فى زمن البناء. وأية الله العظمى السيد على الحسينى السيستاني، توحداً أو تماثلاً وتطابقاً بين القيادتين الدينية الروحية والسياسية، مثلاً حصل ولا يزال يحصل فى العراق. منذ نهاية القرن الثامن عشر تقريبا والمرجعية الدينية تلعب دوراً أساسياً فى تفعيل الأحداث السياسية وتوجيه مساراتها، وقد تعزز هذا الدور وترسخ عند قيام الحرب العالمية الأولى (1914). يومها لم تتكف المرجعية باصدار فتوى شرعية بوجوب الجهاد ضد الغزاة، لكنها قادت بنفسها المجاهدين فى الثورة الوطنية الكبرى التى كان من نتائجها قيام وتأسيس الدولة العراقية الحديثة فى عام 1921.

كما بالأمن، لا تزال مرجعية النجف تمارس اليوم، كما بالأمس، فى عملية التغيير بقوة دورها التاريخى الانتقادي، فى عملية التغيير كما فى بناء العراق الجديد. إنها أمان الوطن وهويته

السيستاني.. تسع سنوات من إطفاء الحرائق

كيف يمكن تقييم دور المرجعية الدينية في النجف الاشراف في درء مخاطر كانت كئيبة بواد العملية السياسية في العراق بعد تسع سنوات مليئة بالتحديات؟ الجواب يتطلب قراءة في مواقف السيد علي السيستاني منذ عام ٢٠٠٣ عام التغيير .

يتمتد فريق واسع من السياسيين والمتخصصين ان للمرجع الديني السيد علي السيستاني دوراً حاسماً في ما حققه النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ إثر الانهيار الذي أصاب البلد. ويرى هؤلاء ان مرجعية السيستاني تمكنت الى حد كبير من اداء الدور المناط بها من دون الانزلاق الى الخلط بين المؤسسات الدينية والسياسية.

بغداد - ربيع نادر

وتشكيل الأحزاب السياسية، وأطلق دعوات مستمرة تشجع على المساهمة النشطة في بناء الوطن.

الثانية مجتمع الحوزة المدني والحكم المحلي: يتألف مجتمع الحوزة المدني للسيستاني من عن السياسة، في الوقت الذي يتأكدون، بأن المبادئ الإسلامية تحترم في الحياة العامة، كما أنهم لا يريدون المشاركة في الحكم ولا يفترضون رقابة عليا على الحكومة. ويمكن أن يبقوا لفترات طوال بعيدا عن القضايا السياسية. لكن أثناء فترات الانحطاط والفساد السياسي ووقوع ظلم خطير أو احتلال أجنبي، يمكن أن يكونوا أكثر فعالية في السياسة، عن طريق تقديم النصح والإرشاد، وحتى عن طريق الدعوة إلى إقامة القانون المقدس في الحياة العامة.

ويجسد فريق من العارفين نقطتين مهمتين في اسهامات السيستاني في ديمقراطية العراق: الاول الترويج لثقافة الديمقراطية السياسية: منذ صيف ٢٠٠٣ دافع السيستاني بثبات عن المؤسسات الانتخابية



الشيعية المطالبة بالتصعيد، الأمر اعترف به الجميع بمن فيهم السنة. اما الجانب الثاني فيمكن النظر اليه من زاوية مساعي السيستاني لتوحيد الصف السياسي الشيعي الذي يعاني تقاسما كبيرا ازاء بعض القضايا. ولعل الجانب الثالث، وهو الأهم من وجهة نظري هو تركيز خطاب السيد السيستاني على المعاناة العراقية وعلى جميع المستويات الأمنية والخدماتية وحتى السياسية وذلك يظهر للعبان ويسني وكردية ومكونات أخرى، لم يجمع على شيء الا إجماعه على أن للمرجعية في النجف دورا في تقريب وجهات النظر، ومنع الانهيارات.

والناخب عن الائتلاف الوطني العراقي يعتقد أيضا ان الموقف الشجاع الذي ظهر عليه السيد السيستاني بعد التفجيرات التي استهدفت الامامين العسكريين خففت من حدة النزاع الطائفي وأسهمت في واد الفتنة الطائفية والجميع يعرف ماذا كان يقصد من تلك التفجيرات.

يزيد الطرقي: الأمر السياسي لا يعني المرجعية لكن الفرق الخاص بالعراق حتم عليها التدخل وابداء النصح، والأن بعدما اشتد عود العملية السياسية اصبح السياسيون هم العنقون بشكل مباشر بادارة امور البلاد، وبالتالي فان دور المرجعية اليوم ليس كدورها في السابق، فهي تحتفظ بدور المستشار وتناى بنفسها عن التدخل المباشر، لكنها ما زالت تمثل صمام امان.

ومعروف ان السيستاني قام بأول ظهور سياسي له في مرحلة ما بعد النظام السابق في ٢٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٣، عندما اصدر مكتبه بيانا طالب بانتخابات عامة فورية، وأكد ان كل عراقي رجالاً أو امرأة يجب عليه ان يصوت لمقتليه الرسميين للجمعية الدستورية، بالإضافة الى تأكيده على ضرورة اجراء استفتاء وطني عام على دستور يوضع من قبل هيئة عراقية متخصصة.

ويؤكد كثيرون انه الى جانب هذه المساهمة الفاعلة في وضع الاساس الاول للنظام الجديد، أسهم السيستاني بشكل كبير في تخفيف حدة التوتر الطائفي الذي رافق عملية التحول الى الديمقراطية التي يعيشها العراق. عندما ركز على مواجهة الخطاب المتطرف بأخر معتدل، سواء من خلال بيانات مباشرة او خطب وكالاته في المدن العراقية. ودور السيد السيستاني في دعم العملية السياسية ومواجهة التوتر الطائفي اتخذ وجهاً آخر تمثل في الحديث المستمر عن المعاناة العراقية وعلى المستويات المختلفة. ويعتقد احمد الصحن، وهو استاذ في الاتصال الاعلامي في كلية الآداب في الجامعة المستنصرية، أن الدور الأهم الذي جعل مرجعية السيد السيستاني تحظى بمكانة كبيرة يمكن النظر إليها من ثلاثة جوانب: اولها العنف الطائفي الذي احتل مساحة كبيرة في المشهد العراقي بين اعوام ألفين وخمسة وألفين وثمانية، حيث كان دور السيستاني دورا مهيدا لبعض الدعوات

التي تتخلف الى حد كبير مع «مدرسة السيد الشريف الحسين الميرزا محمد باقر الصدر في كربلاء المقدسة التي تتنبت خطا دعويا إرشاديا مختلفا عن الدور الذي تمارسه المرجعيات القائلة بولاية الفقيه في العراق. ولعل الجانب الثالث، وهو الأهم من وجهة نظري هو تركيز خطاب السيد السيستاني على المعاناة العراقية وعلى جميع المستويات الأمنية والخدماتية وحتى السياسية وذلك يظهر للعبان ويسني وكردية ومكونات أخرى، لم يجمع على شيء الا إجماعه على أن للمرجعية في النجف دورا في تقريب وجهات النظر، ومنع الانهيارات.

الشيخ يديه وضم المصلون أيديهم إلى الصدور. ومن قبل حدث تفاهم بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت ١٧٩٢) والشيخ كاشف الغطاء الكبير (ت ١٨١٢)، وكانت كربلاء والنجف تغزيان من قبل الإخوان الشيعيين.

جاء في تاريخ أسرة آل كاشف الغطاء: «التجأ (كاشف الغطاء) إلى تدارك الأمر من زعيمهم الأول، لما أخبر به من عقله ووفور معرفته، فجعل يكاينته على البعد، ويطلب منه الأمان بأنواع الطائفت الحيل، حتى سمح له بذلك، وأمر جنده بأن يكفوا الأول، لما أخبر به من عقله تآت غارة للنجف مدة بقاء محمد الوهابي على قيد الحياة» (العقبات العنبرية). أريد القول إن التقاهم ممكن حتى في أحلك الظروف.

كانت خطبة العريفي موجهة لافتراس الأخر، وفيها حماسة الشباب ومراهقة العلم، ووصف فيها السيد علي السيستاني، بالمشين من الكلام، بينما كان لعبامته الفضل في صد الفتنة الكبرى، فهو لم يرد على قسوة أبي مصعب الزرقاوي (قتل ٢٠٠٦) إلا بالحكمة. فعندما استفتاه جماعة حول تصريحات الزرقاوي القاضية بقتل الشيعة، جاء جوابه: العمل على ضبط النفس، والحذر من الفتنة (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني).

وإن ذهب العريفي إلى ما ذهب، فالأمل في العقول النيرة لتجاوز نقق الطائفية المظلم، لم تمنع الصحافة السعودية رود



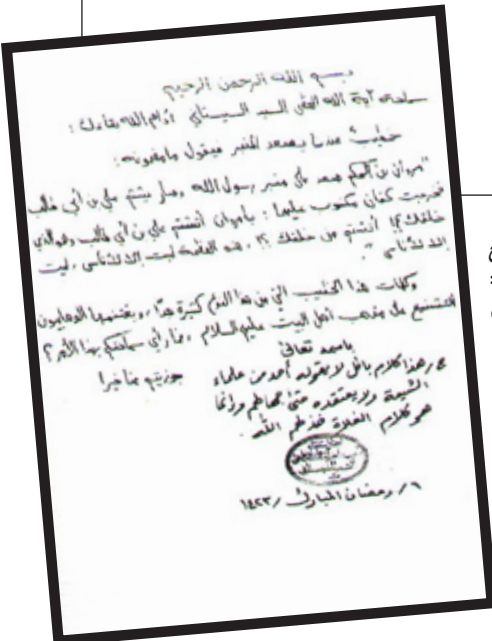
سعوديون انتصروا للسيستاني

رشيد الخيون

دوره الوطني والقومي). وقد أرسل ذلك كان ضيق الشعراء بالخلاف حولها، قال ابن الحجاج (ت ٣٩١ هـ): «مر بي يوم جمعة شيخان... علوي وآخر عثماني... قال هذا بعد النبي علي... ودعا منصفا إلى البرهان... قال هذا: بعد النبي أبو بكر... وجاء لي يستفتيانني... وسمعت لوعة أحد التحقيين من هذا الخلاف، ومما يبنى عليه، وهو من أسرة معروفة، وأثبت القصة في كتاب «المشروطة والمستبدة». قال: يا رب العباد، إن أردتها لأبي بكر، لقلت صراحة إنها له؛ وإن أردتها لعلي لقلت له لكفيتنا يا رب شر الفرقة...»

ولدرء الطائفية رفع علماء كبار، من المنهيين، رايات المودة والترحام، وتربوا وقاربوا الأتباع، ومن هؤلاء الدينين: شيخ الأزهر الإمام محمد شلنوت (ت ١٩٦٢)، ومرجع الشيعة السيد حسين البروجردي (ت ١٩٦٦)، والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (ت ١٩٥٤). وكان من نتائج ذلك أن أفتى شلنوت بصحة التعبد بالذهب الإمامي، في ١٧ ربيع الأول ١٣٧٨ (الوحدة الإسلامية). وأماني صورة طبق الأصل لتلك الفتوى، وموشاة بإضاءه الشيخ، والتي يصر من في قلبه غل على نفيها!

ومن نتائج التقارب أن شهد كاشف الغطاء، عام ١٩٢١، «المؤتمر الإسلامي» المنعقد في القدس، لنصرة فلسطين، ويومها أجمع مئة وخمسون عالما مسلما، من مختلف المذاهب والبلدان، وباقتراح من مفتي القدس أمين الحسيني (ت ١٩٧٤)، أن يؤمهم كاشف الغطاء في الصلاة، وكان عدد المصلين خمسين ألفا (كاشف الغطاء



المناجذ وخالد المشسوح في «الشرق الأوسط»، و«الوطن» السعوديتين، وكتاب شيخ من أهل السنة من الخليجين، مقالاتهم في هذا الصدد، مثل الدكتور عبد الحميد الأنصاري في «الوطن» القطرية مثلا. وإن ذكرنا أهل تلك الأقاليم ليس لنا إغفال شيخ من الوزن الثقيل، مثل عبد المحسن العبيكان، مستشار في الديوان الملكي السعودي، حيث قال: «الرأي الذي خرج به العريفي مرفوض تماما» (العربية نت).

تبقى الملاحظة، أن العريفي، حسب ما يصفه السعوديون، ما يزال أمامه مشاوير يشرفني ولا يسرني ما فعله العريفي». وللكتاب محمود بن علي المحمود في جريدة «الرياض» السعودية الرسمية، التي يرأس تحريرها الصحافي العتيق والمتنور تركي السديري (٢١ كانون الثاني/يناير

لماذا يرفض السيستاني التدخل في الانتخابات؟

ستيغن مايرز



القرارات الكبرى سيستانية

يريد المحافظون الجدد في واشنطن إقناع الجميع بأن الرئيس الأميركي باراك أوباما سيقدم العراق على طبق من فضة إلى إيران بعد أن يسحب جميع القوات الأميركية في نهاية هذه السنة. يبدو أن معسكر أوباما يشعر بالقلق من هذه التهمة مع اقتراب الانتخابات بعد سنة. لذا يحذر المسؤولون في إيران من التدخل في العراق، وقد كتبت صحيفة «نيويورك تايمز» أن الولايات المتحدة ستزيد عدد قواتها العسكرية والبحرية في منطقة الخليج بعد الانسحاب من العراق لمواجهة إيران.

توني كايرون

وهيبتها. وإذا ما استمر هذا النهج بعد السيستاني الذي هو الآن في التاسعة والسبعين من العمر ويقال انه مريض، سيكون لذلك تأثير عميق على العراق. ويتردد أن تأخير الروحي على اتباع الشيعة اكبر من تأثير المرشد الاعلى في إيران آية الله علي خامنئي الذي تحدى المتظاهرون سلطته المطلقة بعد انتخابات العام الماضي. وبالمقارنة، تجنب السيستاني طوال السنوات الماضية القيام بأي دور سياسي أو حزبي في العراق محسلاً للنأي بنفسه عن الصراع على السلطة في عالم السياسة المتقلب في هذا البلد.

بعض الريبة، إلا انه يبقى شخصية دينية في المقام الاول لجهة ضمان سيطرة الشيعة سياسياً. الا أن تأكيد السيستاني على ضرورة ألا يكون هناك تحالف شعبي موحد منح احزاب السنة الفرصة للتناقص.

وكان السيستاني قد أعلن في بداية الحملة الانتخابية: لا تؤيد السلطة الدينية أيًا من الاحزاب التي تخوض حملة الانتخابات الآن، وهي تريد أن يختار الناخبون القوائم التي تخدم مصالح العراق الآن وفي المستقبل، والتي تستطيع تأمين الاستقرار والتنمية لتلبية لتطلعات الشعب. ويصف رجال الدين السيستاني بأنه ضامن الديمقراطية الوحيدة في البلاد، لأنه لا يرغب في التدخل بالنيابة عن أي حزب أو طائفة، الا اذا رأى ان هناك تهديدا للنظام.

لكن يبدو ان عدم استعداد السيستاني للتدخل في الانتخابات لا يحوز على موافقة الشيعة اجمالاً، ولا حتى داخل المرجعية. فقد أدب الساسة الشيعة على الالتقاء به في هذه الفترة بأمل تكوين انطباع انه يبارك حملاتهم الانتخابية. غير ان محدثاً باسم السيستاني اعلن في الاسبوع الماضي ان الزعيم الروحي لن يجتمع مع أي من رجال السياسة الا بعد انتهاء الانتخابات.

«الوطن، الكويتية»
2012/2/26

اذا كان هناك رجل واحد في العراق يملك السلطة والتفوذ لتغيير نتيجة الانتخابات التي ستجري في هذا البلد، فإن هذا الشخص لا بد ان يكون ذلك الشيخ العجوز الضعيف البنية الذي يعيش متنسكاً في بيته في مدينة النجف المقدسة. غير ان هذا الرجل الذي هو آية الله العظمى علي السيستاني امتنع حتى الآن عن استخدام هذا التفوذ لتشكيل العلاقة بين الاسلام والدولة في هذا المنعطف الحاسم الراهن من تاريخ العراق. نعم، لقد رفض السيستاني، زعيم الشيعة الروحي الاعلى في العراق، تكراراً تأييد أي تحالف انتخابي يكافح من اجل الحصول على اصوات الشيعة في البلاد.

ولا شك في ان هذا الموقف بالنسبة الى رجل دين تشكل مباركتة الانتخابية عنصراً حاسماً لأي فريق، يعكس تراجعاً عن الدور الذي لعبه في توجيه التحالف الشعبي الموحد خلال اول انتخابات وطنية في العراق في عام 2005.

في ذلك الوقت حث السيستاني العراقيين على التصويت وعد ذلك واجبا دينياً، لكنه أكد على حيادية الخنبة الدينية الشيعة المعروفة باسم «المرجعية» التي يمثلها هو الآن مع ثلاثة من كبار رجال الدين. والحقيقة ان موافقه العلنية الكثيرة - منها رفضه التاكيد على ضرورة ان يكون هناك تحالف شعبي محض، كما كان يريد الكثيرون، ودعوته لانتخاب المرشحين بشكل مباشر بدلاً من القوائم الحزبية - يمكن ان تجعل التناقص في الانتخابات الراهنة حاداً أكثر.

ويبدو أن السيستاني يأمل، كما يقول رجال الدين في النجف، التي هي مركز العلم الشعبي الاول في العالم، ان يحصل العراق الى نموذج يخلف تماماً عن الحكم الديني في إيران ذات الغالبية الشيعة ايضاً.

فمدرسة النجف الفكرية الشيعة التي يقودها السيستاني تؤكد منذ زمن بعيد ان على رجال الدين ألا يلعبوا دوراً مباشراً في الحكم. لذا يناقش اتباع هذه المدرسة النموذج الإيراني خشية أن يبلوت فساد الحكم السلطة الدينية فعلة في العراق.

بضع وحدات أميركية لكن سرعان ما خيب العراقيون ظنهم. لا شك في أن الولايات المتحدة ستحتفظ بوجود مهم في العراق عن طريق إبقاء آلاف المسؤولين الأمنيين المتعاقدين ضمن طاقم عمل السفارة التي تضم 17 ألف موظف في بغداد، إلى جانب مئات الجنود المخولين تدريب قوى الأمن المحلية، ولا ننسى استمرار العمليات السرية.

لكن تكثر المخاطر المطروحة في المرحلة المقبلة. قد تنفذ بعض الميليشيات الشيعة اعتداءات ضد القوات الأميركية لإثبات أن جهودها القتالية هي التي طردت الأميركيين. لكن يدرك العراقيون أن حكومتهم - أو الرأي العام العراقي الذي عبرت عنه العملية الديمقراطية - هي التي أجبرت الأميركيين على القبول بشروطها. وإذا كان العراق استطاع التفوق على آخر قوة عظمى في العالم، فمن المستبعد أن يصبح هذا البلد تدياً في يد دولة إقليمية مجاورة أقل شأنًا من غيرها.

يعمل القادة الأميركيون إلى إخبار نظرائهم في المجتمعات الديمقراطية الحديثة العهد بأن اختبار الديمقراطية الحقيقي يتعلق بمدى استعداد القادة لتقبل الهزيمة في الانتخابات. هذا ما اضطر الأميركيون إلى فعله في العراق، بفعل الضغوط على بقاء

صدام حسين، أخطر عدو لها على الإطلاق، وبالتالي أرادت تجنب تكرار الحرب الكارثية التي دامت ثماني سنوات وشنتها صدام ضد الإيرانيين خلال الثمانينيات. ونظراً إلى روابط إيران القديمة مع الأحزاب الشيعة في العراق، تقضي أفضل طريقة لتحقيق ذلك الهدف الإيراني بإرساء الديمقراطية في العراق، إذ يشكل الشيعة غالبية انتخابية بارزة وتكفل إيران عليهم لإنشاء روابط ودية مع العراق.

وهكذا عملت إيران على تعميق روابطها السياسية والاقتصادية والدينية مع شيعة العراق. فقد قدمت الدعم المالي لحلفائها السياسيين والدينيين، فضلاً عن توفير الترتيبات والإمدادات العسكرية للميليشيات الشيعة التي كانت تقاوم الولايات المتحدة واشتركت في حرب طائفية ضارية ضد العراقيين السنة.

عززت إيران هذا التفوذ برغم وجود 170 ألف جندي أميركي، وقد استعملت ذلك التفوذ لتسريع مغادرة القوات الأميركية. سيؤدي رحيل القوات الأميركية إلى التخلص من الحجة الأساسية التي تستعملها إيران لدعم الميليشيات الشيعة التي يريد المالكي التخلص منها أصلاً. لكن قد يستمر هذا الدعم بسبب تصعيد مظاهر الحرب بالوكالة بين إيران والمملكة العربية السعودية.

فيها خطة بريمر ويعدها «غير مقبولة»، وأصر على أن ينتخب العراقيون ديمقراطياً الهيئة التي ستولى صياغة الدستور. كان بريمر المتأثر بمشاعر الغطرسة التي سادت في حقبة بوش يأمل في تجاوز نفوذ السيستاني. لكن في نهاية عام 2003، تظاهر عشرات آلاف العراقيين دعماً لفتوى آية الله، فاضتجعت أن أعضاء مجلس الحكم العراقي الذين اختارهم بريمر بنفسه سيؤيدون مطلب الانتخابات أيضاً.

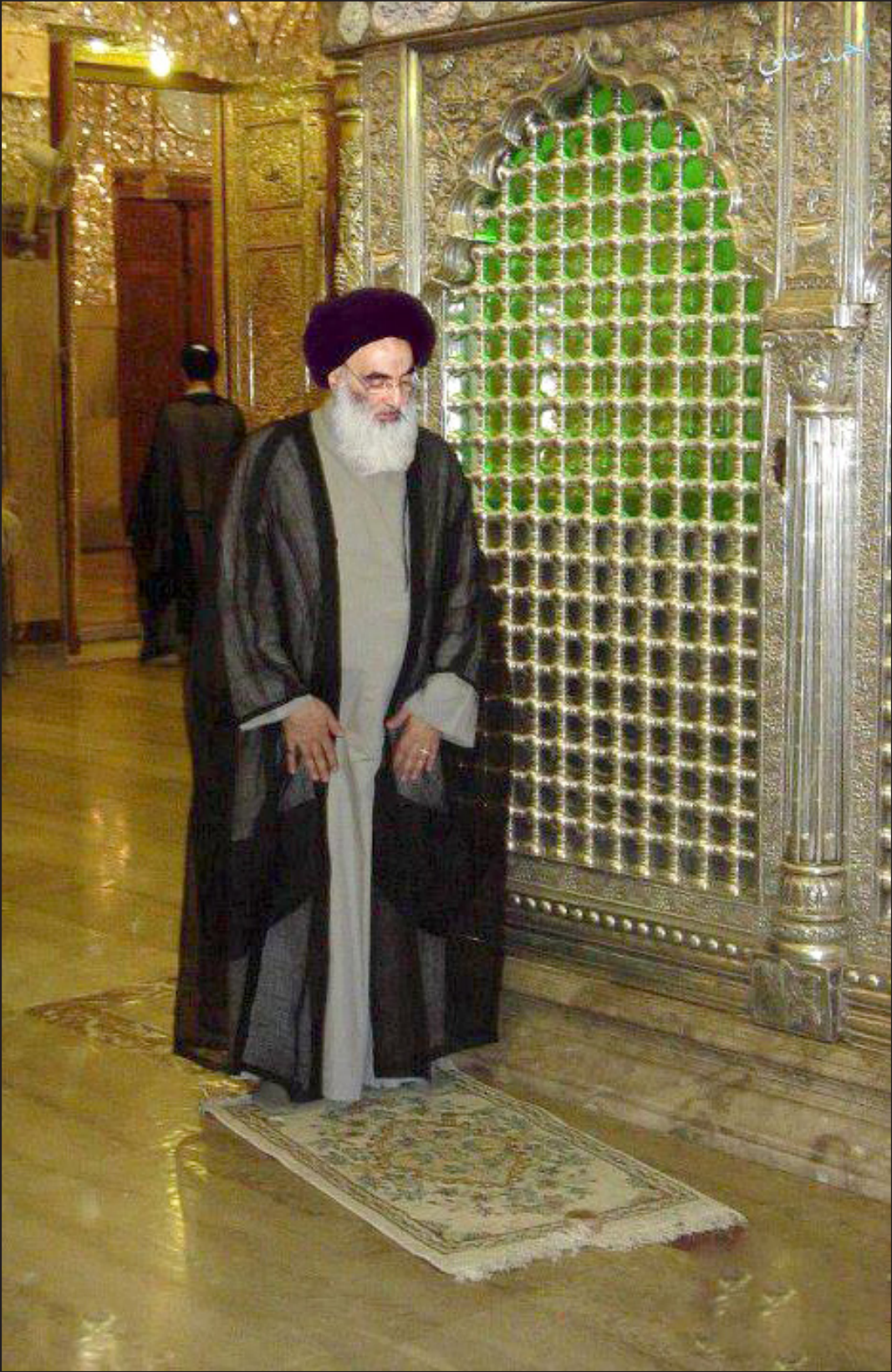
لم يستطع الأميركيون حشد دعم شعبي مماثل من العراقيين الذين ادعوا تحريرهم، لذا أجبر بريمر على التراجع عن خطته. سرعان ما سلمت الولايات المتحدة سيادة القرار في عام 2004، وأجريت الانتخابات الأولى في شهر كانون الثاني (يناير) التالي. فولدت حكومة يطغى عليها الشيعة وتبين أنها أقرب إلى إيران من واشنطن، وجاءت نتائج الانتخابات الثانية بعد سنة لتؤكد على الوضع نفسه (مع أن رئيس الحكومة نوري المالكي لا يزال مستقلاً في قراراته عن طهران وواشنطن معاً).

يصعب تصديق الفكرة القائلة بأن القوات الأميركية تسبب في تقليص النفوذ الإيراني في العراق، لا شك في أن إيران تتبع أجندة محددة في العراق، فقد كانت مصممة على نشوء حكومة عراقية صديقة مكان نظام

لا شك في أن الموقف من إيران أصبح عرضة للاستهلاك السياسي في الولايات المتحدة. يخشى منتقدو أوباما إذا ظنوا أن وجود القوات الأميركية يحد من النفوذ الإيراني في العراق، كما أنهم يرمون التهم في الاتجاه الخاطئ: لم يكن الرئيس أوباما هو من قرر مغادرة العراق، بل طلب منه القيام بذلك وفق بنود «اتفاقية وضع القوات» التي عقدها سلفه في تشرين الثاني (نوفمبر) 2008.

لكن إذا أراد الجمهوريون إلقاء اللوم على شخص معين بسبب الانسحاب الأميركي من العراق، فيجب ألا يلقى اللوم على الرئيس جورج بوش الابن ولا أوباما، بل على آية الله علي السيستاني، رجل الدين الشعبي البارز. فهو الرجل الذي حرص على أن يتخذ العراقيون، لا الأميركيون، القرارات الكبرى في شأن مستقبل البلد بطريقة ديمقراطية. تصادم بول بريمر، الحاكم الأميركي المشهور بإخفاقه الأكبر الذي قضى بحل الجيش العراقي، مع آية الله السيستاني في عام 2003 حين اقترح أن يحكم العراقيون الذين اختارهم الولايات المتحدة البلد طوال ثلاث سنوات، على أن يعملوا أيضاً على صياغة الدستور الجديد.

كان رجل الدين الشعبي يرفض مقابلة أي مسؤول أميركي كي لا يشرع بذلك وضع الاحتلال، وقد أصدر فتوى من النجف يهاجم



لقيادة المسيرة الجماهيرية الانتقائية التي فاجأت الجميع وقلبت كل التوقعات. يومها انتصر صوت الحكمة على أزيز الرصاص ودوي المدافع ولا يزال. ومن بين الوقائع المأسودة التداول التي يرويها الكتاب أن عائلة السيد السيستاني (زوجته وبناته وولده السيد محمد باقر وعائلته) بقيت في النجف، أي في منزل سماحته، طوال فترة الأزمة، برغم القصف العنيف الذي استهدف تلك المنطقة التي تبعد قرابة خمسين متراً عن الحرم العلوي... وقد رفض السيد في حينه أن يطلب من أفراد عائلته الخروج من النجف القديمة إلى أحيائها الجديدة أو إلى كربلاء كما اقترح البعض.

بيروت- «الأسبوعية»

حامد الخفاف في كتابين

تتمتع بأية صلاحية في تعيين اعضاء مجلس كتابة الدستور، ولا بد او لا من اجراء انتخابات عامة كي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس... والمهم أن يفسح المجال للعراقيين في أن يحكموا بلدهم بأنفسهم من دون تسويق أو ماطلة، والشرعية هي للحكومة التي تكون منبعثة عن ارادة الشعب العراقي بجمع طوائفه وأعراقه. وأضاف: ان ما يره الشيعة لا يختلف عما يريده سائر أبناء الشعب العراقي من استيفاء حقوقهم بعيداً عن رأي لون من ألوان الطائفة، وأما شكل الحكم فيلزم أن يحدهه الشعب العراقي بجمع أبنائه من مختلف الأعراق والطوائف وآلية ذلك هو الانتخابات العامة.

- وفي ما يتعلق بالحوزة العلمية، ورداً على سؤال لصحيفة أميركية، قال سماحته: الحوزة العلمية ممثلة بمرجعها العظام، تنطق أو تصمت وفق مقتضيات المصلحة الدينية، والدور الأساس للحوزة هو التعليم والارشاد والتثقيف الديني، لكن ذلك لا يمنع أن تبدي المرجعية رأياً في المنعطفات المهمة في حياة الشعب، كاعداد الدستور الدائم

للبلاد. - وفي ما يتصل بالعلاقة بين السنة والشيعة في ضوء بعض حوادث العنف التي شهدها العراق، قال سماحته: ان العلاقة الأخوية بين الشيعة والسنة في العراق لن تتأثر ببعض الحوادث المؤسفة التي وقعت مؤخراً، وقد سعى الكل في تطويقها واتخاذ ما يلزم لعدم تكررها ومن المؤكد ان العراقيين جميعاً، سنة وشيعة وغيرهم، حريصون على وحدة بلدهم والدفاع عن ثوابته الدينية والوطنية، كما انهم متفقون على ضرورة التأسيس لنظام جديد يقر مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أبناء البلد باحترام مبدأ التعددية والرأي الآخر.

وفي معرض الرد على سؤال آخر قال: ان القوى السياسية والاجتماعية العراقية ومعظم الشعب العراقي على وعي تام بمخاطر الانسياق وراء النعرات العرقية والطائفية، وقد تعاون الجميع على تطويق الحوادث الأخيرة والحد من نتائجها السلبية.

وفي بيان صدر عن النجف الأشرف (مكتب السيد السيستاني بعد لقاء مع رئيس وزراء العراق المكلف نوري المالكي تناول تشكيل الحكومة، بقرأ بالصرح الواحد: أكد سماحته على ضرورة أن تشكل الحكومة الجديدة من عناصر كفوءة علمياً وادارياً تتسم بالنزاهة والسمعة الحسنة، مع الحرص البالغ على المصالح الوطنية العليا والتضاهي في سبيلها عن المصالح الشخصية والحزبية والطائفية والعرقية (...). وأوضح سماحته أن من المهام الملحة للجنة التي تشكلت في مرحلة التغيير، إلا أن ما أوردنا يعطي فكرة واضحة عن فواتب المرجعية الدينية في التعاطي مع القضايا المصيرية الحساسة.

ثوابت المرجعية

بين صيف ٢٠٠٤ وربيع ٢٠١٢ مرحلة يشوبها الكثير من الغموض، قد تكون الأكثر خطورة في تاريخ العراق الحديث. المرحلة لا تزال مستمرة بأشكال مختلفة، وسماحة أية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني لا يزال معتصماً بالصمت، والظروف تزداد تعقيداً. الشاهد الأول على هذه المرحلة ممثل ووكيل سماحته الحاج حامد الخفاف، وثيق في كتاب رحلة السيد العاجية في عام ٢٠٠٤ التي كثرت حولها الاجتهادات، وعودته الى النجف لحل الأزمة، كما نشر كتاباً آخر يجمع كل ما صدر عن سماحته من فتاوى وبيانات ورسائل ومقابلات صحفية وتصريحات بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣/٤/٩. وقراءة الوثائق لا تكشف فقط عن حقيقة الموقف الشرعي من مرحلة ما بعد التغيير في عام ٢٠٠٣، وانما تبين بالتفاصيل الدقيقة دور المرجعية الدينية في بناء العراق الجديد وهويته الوطنية وركائز هذه الهوية، كما ركائز الوحدة في العراق الديمقراطي.

لا يجادل أحد في ان المرجعية الدينية في النجف لعبت دوراً رئيساً في العملية السياسية التي بدأت في العراق بعد سقوط صدام، وأن مواقفها كان لها الأثر البالغ في إعادة بناء الدولة ومؤسساتها الدستورية، على قاعدة القانون ومبادئ العدالة والمساواة واحترام الآخر، فضلاً عن تفعيل المشاركة الشعبية.

الحاج حامد الخفاف وفق هذه المرحلة في ثلاثة فصول: النصوص وفق التسلسل الزمني لصدورها، الترتيب الموضوعي لما صدر عن المرجعية، وصور الوثائق الاصلية المتحومة بختم مكتب السيستاني، وكلها تتسوق بعد ذلك عبر وسائل الاعلام المرئية والمسوعة والمقروءة. وقد يجد المشروع قاعدة عريضة من المهتمين بالشأن الديني في العالم، حتى من الفاتيكان فضلاً عن

الازهر الشريف. السيستانية في بذورها الاولى قابلة للانيات في فضاء التطوير والتهديب والاضافة، والمشروع يستحق الدراسة والعمل، لأنه يمكن أن يتحول إلى ممكن كوني عالمي يسهم في اقتحام مشاكلنا، كمسلمين وشرق اوسطيين، داخل الجغرافية الاسلامية والعالمية معاً.

إنها ليست دعوة الى فاتيكانية سيستانية، ولا هي دعوة الى اقحام الدين في السياسة ولا الى اقصام السياسة في الدين، بل هي دعوة الى منظومة أفكار تحدد دور مقام كبير في ضمير الانسان المسلم، للاسهام في حل مشاكل العالم الاسلامي، وبالاتراد حل بعض مشاكل العالم. وهل يمكن أن نستبعد مثل هذه الامكانية وبذورها الاولى أمسرت، وهناك ملايين من الناس يتخللون ضميرها الفقهي والروحي عن طوع وايذان واختيار؟



هل يمكن تسويق السيستانية؟

غالب حسن الشابتندر

نظرية «شعرة معاوية» ذات الفائدة الكبيرة برغم تغير الاحوال وتبدل الاوضاع، ومنها تبيئة المرجعية في صميم العالم، وعدم زجها في معارك عالمية غير محسوبة النتائج في ظل أوضاع عالمية مرتبكة بشكل مثير للغاية. هذا النموذج هل هو قابل للتسويق عالمياً في سياق طرح دور متميز للمرجعية الدينية الشيعية؟ النقطة المهمة هنا، ان كبار الشخصيات العالمية تزور السيستاني بين فترة وأخرى، وطالما تطرح هذه الشخصيات العالمية فكرها وتصوراتها حول بعض مشاكل العالم بين يدي السيستاني للحوار والنقاش. منهم قادة دول، ومنهم قادة منظمات، ومنهم قادة احزاب، وبذلك تكون السيستانية في قادمة دائرة أو دوائر السيد السيستانية، فالتسويق هنا جاء سابقاً وليس تخطيطياً، وفيما إذا اضطررنا الى طرح السؤال مرة أخرى، يمكن أن يكون بهذه الصيغة: هل هناك امكانية للعمل على تنظير الحالة السيستانية بعد تطويرها على شكل رؤى وتصورات متماسكة وتستند إلى أسس موضوعية، مزيج من الدين والواقع والتواصل مع صناع القرار السياسي وفق

التجربة، فلم تكن تجربة المرجعية السياسية الساخنة في الجمهورية الاسلامية قد دخلت مملكة اقتناعه بصرف النظر عن أي سبب كان، حتى وإن كان ذلك لعدم تبيئة نظرية تكون هناك سيستانية)، لكن برغم ذلك جاءت بنتائج رائعة في العراق وغير العراق، ومن هنا نقطة القوة بطبيعة الحال. هنا يكمن السؤال الآتي: هل يمكن تسويق السيستانية بهذا المقدار من الهوية البسيطة والغنية في الوقت نفسه؟

في تصوري، إن ذلك ممكن، لانها تشق طريقاً وسطاً بين طرق عدة مطروحة في ما يخص وظيفة المرجع الاعلى في الفقه الشيعي تجاه القضاء السياسي، وملايساته وشؤونه. فهو على بعد كبير من نظرية ولاية الفقيه، المطلع عن الانغماس في الشأن السياسي، بل حتى على مسافة لكن غير ملحوظة من نظرية الإصلاح الاجتماعي المباشر من قبل المرجعية. إن السيستانية «منهج» إرشادي وفي الأمور الخطرة التي تهم العباد والبلاد، منهج صدام الامان وقت الخطر الداهم، وطالما يتحدث طلاب ورواد «السيستانية» بذلك.

هذه المنهجية، إن صحَّ ان تكون منهجية كما يبدو، اتبعتها السيد السيستاني عن قناعة بل عن دراسة للمواقف السابقة على ضوء

تكداد تكون هناك «سيستانية»، لسبب بسيط، لأن هناك منحى «سيستانيا» في التعامل مع قضايا الوطن والحكم والدين والسياسة بشكل عام. تجلى ذلك في قاعدة جوهرية لحمتها المركزية، أن المرجعية الدينية لا تتدخل في تفاصيل الموقف المطلوب، بل تكفي بقاعدة الترشيد والتوضيح. هكذا كان موقف السيد السيستاني من أكثر القضايا التي تعامل معها، سواء في ما يخص الشأن العراقي أو البحريني أو اللبناني. لقد رفض معاملة العنف بالعنف، ودعا الى الاشتراك

في الانتخابات، ونصح بالحوار بين الافراء المتخاصمين، وركز على مسؤولية الدولة على صعيد الخدمات. وقبل هذا وذاك، كان له الدور الإبرز في كتابة الدستور العراقي بأيد عراقية، بل كان له رأي في أن ينأى رجل الدين عن ممارسة السياسة فضلاً عن السلطة، ولم يكن ذلك من منطلق ديني او فقهي، بقدر ما هو من منطلق تقدير الواقع، والمخول بين يدي الضرورة الاجتماعية. هذا المنحى يمكن أن يكتسب عنوان «الديني» وليس الديني، خصوصاً إذا أخذنا في الحسبان ان النزعة الديمقراطية منتقلة في التصويت على الدستور والشراكة في الحكم وممارسة الانتخابات تدخل في نطاق المنوع «شعراً» في تضاعف الفقه الاسلامي في الصميم، مهما كانت تبريرات الاسلاميين المتأخرة بقبولها.



manarat

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير

فريز كرم

أعد الملف
مصطفى الكاظمي

مدير التحرير

علي حسين

الاجراء الفني

ديار خالد

التصحيح اللغوي

محمد حنون



طبعت بمطابع مؤسسة المدى



للاعلام والثقافة والفنون



ساحة آية الله العظمى الحاج السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله)

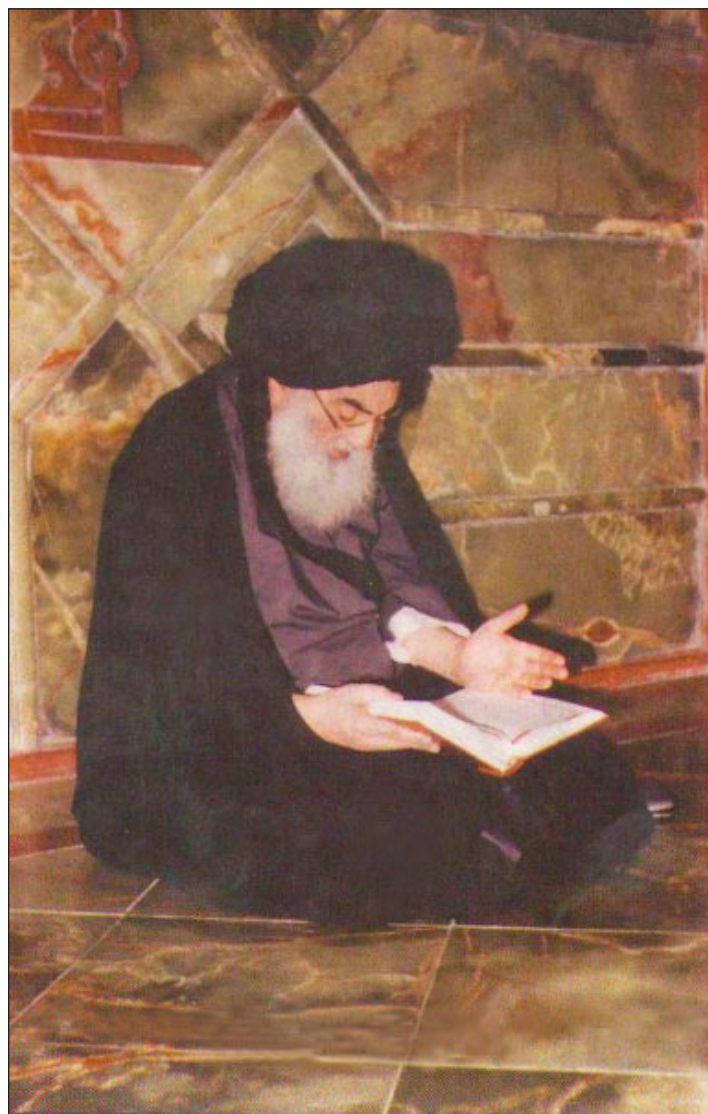
مسائل ومشاكل متشعبة سابقة لذاك النظام، وأخرى لاحقة له بفعل الإقصاء من المحيط ومحاولات التقويض، فإنه من الجدير الإقرار بالأدوار الإيجابية عند انضاحها. وفي زمن تمنح جوائز السلام العالمية لمجرد النوايا، نحن أمام حالة، هي حالة المرجع السيستاني، أسهمت في التأسيس للوطن وفي منع القتل عن الإنسان فيه. لا ينتظر أن يطلب السيد السيستاني الشكر والتقدير، إلا أنه من شأن التاريخ أن يقر له بصدارة واضحة في صفحات نهوض هذا الوطن.

بإذلاً لجهوده للصالح العام ضمن الإطار الذي ترتضيه عقيدته له، من دون أن يقصر في بذله، ومن دون أن يتجاوز هذه العقيدة. قلما اجتمعت في الأوطان ما يتوافر للعراق من ثراء في الطاقات البشرية والطبيعية. إلا أن العراق لا يزال في بداية الطريق لبناء الدولة والمجتمع اللذين يحققان السيادة للمواطن ويضمنان له حقه في الحرية والرفاهية. واليوم، فيما العراق لا يزال يعاني من مخلفات النسق الهدامة التي ترسخت في ظل النظام السابق، ومن

الزمن، فإن أوان تنفيذها. يبدو اليوم من استقرار الأقوال والأفعال أن الفقيه المرجع علي السيستاني، من دون أن يغوص في النظريات والخطابيات، قد أدرك بوضوح التناغم والتوافق بين مصلحة العراقيين الشيعة كعراقيين وكشبيعة. وسواء جاء إدراكه مدعوماً بمتابعته التجريبية الإيرانية، التي تشهد انضماماً وتباعداً بين الانتماءين الديني والوطني لدى شرائح اجتماعية مهمة ولا سيما شبابية، وذلك من خلال الدمج الذي تفرضه مقولة ولاية الفقيه ليس على الدين والوطن ولا حتى الدين والدولة، بل الدين والحكم. فعندما ينحدر الحاكم في نظر المواطن، ينحدر معه الدين. أما في العراق، ومع إصرار السيستاني على النأي بالحوزة عن موقع الولاية أو حتى الوصاية، فإنه قد حقق للحوزة صفة مرجعية تتجاوز صفتها الدينية بالنسبة إلى الشيعة من العراقيين، فتبلغ درجة المرجعية الأخلاقية بالنسبة إلى جميع العراقيين من شيعة وغيرهم.

والسيستاني، على مستوى الخطاب العام، من المقلين جداً. إلا أن مواقفهم الصادقة، يوم استكمال العراق انتقاله مجتمعاً ودولة إلى الإطار التمثيلي التداولي الخاضع للمساءلة والضامن للحرية، لا بد من استرجاع الدور المفصلي للمرجع السيستاني في التعويض عن غياب الأرضية الوطنية المشتركة من خلال الأمر والنهي. فكما أن المرجع السيستاني كلف مقلديه بتولي مسؤوليتهم الوطنية الابتدائية في إقرار الدستور، فإنه نهاهم كذلك عن الانجرار إلى الاقتتال الطائفي، الذي أرادته بعض التنظيمات الجهادية وسيلة لتقويض العراق الجديد. بطبيعة الحال، لم يكن في وسع السيستاني أن يلجم كل القتل الانتقامي، أو المنتسرين للانتقامية، والذي ارتكبه البعض في حق بني وطنهم، بعد أن بذل أعيان الجهاد كامل قدراتهم لاسترجاعهم إلى هذا القتل من خلال الفظائع الفئوية التي ارتكبوها. لكن استنكاره المتواصل القتل جنب العراق المزيد من الموت بما لا يحصى.

كان في وسع السيستاني، وهو المناط به توجيه المقلدين في عباداتهم ومعاملاتهم، أن يتكفى ويترك للجسم السياسي العراقي اكتشاف حدوده، وإن كان ثمن ذلك القتل والفوضى. وكان في وسعه، لو شاء أن ينحى منحى آخرين، أن يمد سلك فقاهته ليشمل السياسة برمتها، سواء جعل ذلك ولاية للفقيه أم لا. لكنه اختار توجيهاً آخر،



دور المرجعية في العراق الجديد

كان خوف الكثيرين مع سقوط النظام الشمولي في عام ٢٠٠٣، أن ينتقل العراق من سلطوية سافرة إلى أخرى مستترة. مرّ هذا الخوف لم يكن فقط افتقاد العراق المؤسسات والصبغ الخطابية التي من شأنها إرساء التعددية كنهج، والتسامح كسلوك، وأدب الاختلاف كقاعدة في المعاملة. بل كان أيضاً أنه بعد سقوط الخطاب الوطني، الذي كان النظام السابق قد صادره من خلال معادلة استتبع حقوق المواطن الفرد بحق مفترض للوطن والشعب، ثم اختزلت الشعب بالحزب والحزب بالقائد، جاءت الطروحات الفئوية لملء الفراغ الذي تركه غياب القناعة الجامعة. ولم يأت التعامل مع أزمة الهوية هذه بالجديّة والصراحة المطلوبتين، بل جرى طمس المشكلة تحت شعارات جامعة، بعضها صادق إنما هزيل، وبعضها كاذب يخفي الجنوح إلى التقوقع الفئوي.

حسن منيمنة

فالعراق الجديد، وإن لم يشهد جهداً جدياً للمصارحة والمصالحة، كان عليه أن يواجه هجمات متواصلة تهدف إلى تزييفه وإلى تاصيل انقساماته الفئوية، الطائفية والعرقية. ففيما البعض سعى، انطلاقاً من وعي شيعي، إلى تصحيح ما عدّه مظالم تاريخية تتراوح من العقود إلى القرون وفق الطروح المختلفة، داعياً إلى حاكمية شيعة المضمون وإن لم تكن مذهبية الشكل، انشغل البعض الآخر، على أساس وعي سني حيناً ولا طائفي حيناً آخر، في محاولة اعتراض هذا المسعى. غير أن الترتيب الهادف إلى استيعاب نهضة الشيعة السياسية في العراق لم يتوقف عند حد التفاعل مع الطرح وأصحابه في المعتزك السياسي الداخلي، بل جاء مدعوماً، عمداً أو عرضاً، بعاملين خطيرين تتمزج فيهما الأبعاد الداخلية والخارجية.

أول هذين العاملين هو الإسلاموية السنية، التي تستقي أصولها من الدمج بين حركية الإخوان المسلمين وسلوية المؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية. هذه الإسلاموية، التي أنتجت الحركات الجهادية والطروحات التكفيرية أفادت من الفراغ الذي خلفه سقوط النظام السابق بعد استيلائه على الطاقة السنية في العراق وتجويفه المؤسساتها. ففي لحظة الحرج والبلبلة التي عاشها بعض العراقيين، إذ

استفاقوا ليدركوا أنهم أمسوا محسوبيين على طائفة متهمة بالتماهي مع النظام السابق، أضحى للممارسة الجهادية، برغم تعارضها مع القناعات والمصالح الموضوعية الطويلة الأمد لهؤلاء، بعض الفائدة، أقله في تأخيرها استتباب الأمر للشيعة السياسية. أما العامل الثاني، فهو الإقصاء المتعمد للعراق الجديد من عمقه العربي الطبيعي، وهو إقصاء مارسه كل من المنظومة السياسية العربية والثقافة العربية، سواء كان ذلك تحوفاً منطقياً من دور مستقبلي للعراق في التأثير على التطورات داخل المحيط العربي، أو بناء على صرامة أهوائية مذهبية رافضة بروز الشيعة السياسية ومرتابة من هلال شيعي مفترض.

وثمة مغالطة طالت جميع الأطراف في هذه الإشكاليات والتحليلات والمواقف، وهي الدمج أو افتراض التساوي بين الشيعة السياسية والشيعة في السياسة. فالشيعة كجماعة بتولي «الأستاذية» في السياسة العراقية لإعتبارات متفاوتة، كانت محصورة في أقلية، وإن فعالة، في الوسط السياسي الشيعي العراقي، وذلك بغض النظر عن مدى شعبيتها في بعض الأوساط العامة، وانحصارها في الإطار السياسي أفاد من دون شك من انعدام الحاجة إليها كتأطير، سيما وأن الشيعة في العراق أكثرية

مطلقة، وأستانديتهم حاصلة بالتالي تلقائياً. بل أن الكثير من خصوم الشيعة السياسية، وخصوم الشيعة في السياسة، سلّموا حكماً بهذه الأستاذية من خلال مساواتهم العراق بها. فجهود التقويض والإقصاء استهدفت العراق ككيان، انطلاقاً من القناعة بأن هذا الكيان لن يقوم إلا والشيعة السياسية أساساً له، ولن تنجح الشيعة السياسية إلا ببناء العراق الجديد.

وإن، ومن وجهة نظر مبدئية لا بد من التشديد بأن الشيعة السياسية، سواء طرحت مباشرة أو مواربة، هي رؤية سياسية تتطلب الإقرار بها، تماماً كما السنية السياسية، والتي غالباً ما تضع قناعات القومية العربية على وجهها، كما كانت المارونية السياسية في لبنان، أو كما هي اليوم العلوية السياسية في سوريا.

جميع هذه الفئويات السياسية تنتشبه في تقديم نفسها على أنها تصحيح لمظلومية تاريخية، وأنها قائمة على مشروعية كميّة أو نوعية (العدد السكاني أو الكفاءة العلمية والجدارة الحضارية)، لكنها في النهاية طرح يتضارب مع المشروع الوطني ولا يجلب لموضوعه (أي الطائفة المعنية) إلا الانزعاج أو الشترذم أو كليهما.

وحيث تكون الطائفة موضوع الفئوية السياسية أقلية، كما في لبنان أو سوريا،



مجموعة صور نادرة
للسيد علي السيستاني (دام ظلّه)